مجلس الأمن

السنة السادسة والستون

مؤقت

الجلسة **٦٥٤٨**

الأربعاء، ٨ حزيران/يونيه ٢٠١١، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد ميسون	(غابون)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشوركن
	ألمانيا	السيد بيرغر
	البرازيل	السيدة دنلوب
	البرتغال	السيد موررايس كابرال
	البوسنة والهرسك	السيد باربالتيش
	جنوب أفريقيا	السيد سانغكو
	الصين	السيد تيان لن
	فرنسا	السيد بون
	كولومبيا	السيد أوسوريو
	لبنان	السيد سلام
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير مارك لايل غرانت
	نيجيريا	السيد أونيمولا
	الهند	السيد هارديب سينغ بوري
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد دن

جدول الأعمال

تقارير الأمين العام عن السودان

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

تقارير الأمين العام عن السودان

الرئيس (تكلم بالفرنسية): بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أود أن أدعو السيد لويس مورينو – أوكامبو، المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة الآن إلى السيد مورينو – أوكامبو.

السيد مورينو- أوكامبو (تكلم بالإنكليزية): أشكر مجلس الأمن على إتاحة هذه الفرصة لي لعرض عمل المحكمة الجنائية الدولية في ما يتعلق بالحالة في دارفور.

أود أن أبدأ بإحاطة المجلس علما بالدعوى ضد قائدين من المتمردين قادا أكثر من ١ ٠٠٠ جندي في القيام بهجوم عنيف على قاعدة بعثة الاتحاد الأفريقي في حسكنيتة في السودان، مما أسفر عن مقتل ١٢ فردا من حفظة السلام وإصابة ٨ آخرين. ودمر المهاجمون أيضا المعسكر ونهبوا المركبات والوقود والأموال. لقد كان أسوأ هجوم على الإطلاق ضد حفظة السلام في دارفور، حيث أثر على حياة ملايين المدنيين الذين في حياتهم. وتبين هذه القضية حياد المحكمة الجنائية الدولية والتزامها بحماية قوات حفظ السلام.

وفي ٧ آذار/مارس، أكدت الدائرة التمهيدية الاتهامات بارتكاب جرائم حرب ضد عبد الله باندا وصالح جربو. ولا يعترض القائدان على اشتراكهما في الواقع في الهجوم، والتزم كل منهما بتسليم نفسه طوعا إلى المحكمة الجنائية الدولية للمحاكمة، وبقضاء سنوات في السجن، إذا أدانهما القضاة. إنهما يدعيان أن الرئيس عمر البشير يجب أن يمثل أيضا أمام القضاة ويحترم قرارات المحكمة ومجلس الأمن.

وفي ١٦ أيار/مايو، أشار الادعاء والدفاع في إيداع مشترك لدى الدائرة الابتدائية إلى أن الطرفين اتفقا على حقائق معينة وأن الدفاع سيفند فقط ثلاثة مسائل محددة أثناء المحاكمة: أولا، ما إذا كان الهجوم على قاعدة حسكنيتة في ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ كان غير مشروع، وثانيا، ما إذا كان المتهمان على علم بالظروف الواقعية التي تثبت الطابع غير المشروع للهجوم، وثالثا، ما إذا كانت بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان بعثة حفظ سلام وفقا لميثاق الأمم المتحدة. هذه هي المسائل التي ستجري مناقشتها في المحكمة، وهي ذات صلة كبيرة بعمليات حفظ السلام في المستقبل. ولم تحدد بعد مواعيد جلسات الاستماع.

أود أن أركز على أوامر الاعتقال التي أصدرتها المحكمة ضد الرئيس البشير، التي كشفت عن ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية وتنفيذ سياسة إبادة جماعية منذ عام ٢٠٠٣ ضد ثلاث جماعات عرقية، الفور والمساليت والزغاوة، ووثقتها. وسأتطرق أيضا إلى أوامر الاعتقال التي صدرت ضد أحمد هارون وعلي كشيب.

كما يرد بالتفصيل في تقريري الخطي، فإن الجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية مستمرة دون هوادة في دارفور. استمرت الهجمات الجوية والقتل المباشر لأعضاء هذه الجماعات العرقية خلال الأشهر الست الماضية. ولا يزال الاستهداف المباشر للقرى مستمرا، ليتسبب في المزيد من التشريد. ويعيش معظم أبناء الفور والزغاوة والمساليت الآن في مخيمات للأشخاص المشردين داخليا أو اللاجئين. ولا يزال هؤلاء الملايين من الضحايا المشردين

يخضعون اليوم للاغتصاب والإرهاب وأحوال معيشية تهدف إلى تدمير مجتمعاتهم، مما يشكل إبادة جماعية.

إن ولاية المحكمة الجنائية الدولية هي إنهاء الإفلات من العقاب بغية منع ارتكاب جرائم في المستقبل. نحن نتقاسم هذه المهمة مع مجلس الأمن والاتحاد الأفريقي وحكومة السودان. إن فعالية جهودنا المشتركة ستتوقف بدرجة كبيرة على الكيفية التي نتبادل بها مع بعضنا البعض، المعلومات ونستفيد منها. ويحاول الادعاء تحسين ممارسته في هذا المجال، بالربط بين المعلومات التي تم جمعها والسلوك الحالي للمشتبه فيهم.

تفيد وثائق المحكمة بأن الجرائم في دارفور هي نتيجة لقرار استراتيجي اتخذته السلطات العليا لحكومة السودان، وليست نتاج صراع أو اشتباكات بين القبائل أو حتى تغير المناخ.

أحد الأطراف الذين تعلموا هو الرئيس البشير. لقد تعلم كيف يواصل ارتكاب الجرائم في تحد لسلطة مجلس الأمن وتجاهل للقرار ١٥٩٣ (٢٠٠٥)، والقرارات الأخرى. إنه لم يوقف ارتكاب الإبادة الجماعية، لكنه يمنع نشر المعلومات عن مصير المشردين. ما برح الرئيس البشير وأنصاره ينكرون الجرائم، ويعزونها إلى عوامل أخرى مثل الاشتباكات بين القبائل، ويحولون الانتباه عنها عن طريق إعلان اتفاقات لوقف إطلاق النار تنتهك بمجرد الإعلان عنها، وأخيرا اقتراح إنشاء محاكم خاصة لإجراء تحقيقات لن تبدأ أبدا.

وفي الوقت نفسه، يهدد الرئيس البشير المجتمع الدولي بالثأر، وبالتالي المزيد من الجرائم. إن هذا التكتيك ليس جديدا، إنها الممارسة الموثقة لمرتكبي الجرائم الجماعية – الإنكار والتغطية والتهديد بتكرارها. والمفارقة، أن الرئيس البشير حول المعرفة العامة بسلوكه الإجرامي إلى أداة للتفاوض. إن طرد المنظمات الإنسانية في آذار/مارس ٢٠٠٩ كان مثالا على هذه الاستراتيجية. لقد أتاح إخفاء الجرائم وتحويل انتباه المجتمع الدولي ومواصلة ارتكاب الجرائم في غياب أي تمحيص. ويطلب الرئيس البشير الآن مكافآت لعدم ارتكاب إبادة جماعية جديدة خارج دارفور.

إن تحدي سلطة مجلس الأمن دليل آخر على أن إبادة الفور والمساليت والزغاوة، وأي قبيلة تعتبر غير موالية للنظام، هي سياسة تحددها القيادة العليا. إنها خطة موضوعة بدقة لكفالة أن تستمر القوات المسلحة والمليشيات المرتبطة بها بارتكاب الجرائم على طريقة العمل ذاتها، أين ومتى – أُمرت بالقيام بذلك.

ويقدم سِجِلّ أحمد هارون دليلا واضحا على وجود خطر الإفلات من العقاب وتجاهل المعلومات المتعلقة بالجرائم. وخلال التسعينيات، استخدم أحمد هارون المليشيات المحلية لشن هجمات على المدنيين في جبال النوبة في كردفان. وفي الفترة من عام ٢٠٠٣ إلى عام ٢٠٠٥، نَسّق هارون الهجمات على المدنيين في دارفور بوصفه وزير دولة لشؤون الداخلية ورئيسا لمكتب الأمن في دارفور. وقد تم تجاهل تلك المعلومات. وخلال زيارة الأمين العام كوفي عنان إلى دارفور تم تعيين هارون مترجما رسميا لعنان في اجتماعاته مع قادة الفور المشردين في المخيمات. وقد تعمّد هارون إساءة ترجمة الشكاوى التي قدموها في محاولة لطمسها.

وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، عُيّن هارون من جانب الرئيس البشير وزير دولة للشؤون الإنسانية ومسؤولا عن ملايين السكان ذاتهم الذين شردهم بالقوة. وفي تقريري السابع إلى هذا المجلس، الذي قدمته في ٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ (انظر S/PV.5905)، أعربت عن قلقي لأن هارون أوفد إلى أبيي لمعالجة المشاكل القائمة بين المسيرية والحركة

الشعبية لتحرير السودان وجيش التحرير. وفي أعقاب إرساله إلى أبيي، كما أوردت في التقرير، تم إحراق أبيي، مما أسفر عن تشريد ٥٠ ٠٠٠ من المدنيين. وفي تقريري التاسع، المقدم في ٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ (انظر S/PV.6135) أعربت عن قلقي حيال تعيين هارون واليا لجنوب كردفان، في ٧ أيار/مايو ٢٠٠٩. وهو يعرض نفسه الآن بوصفه الناشط الكفؤ، ويصفه بعض أعضاء المجتمع الدولي على أنه الرجل الذي يمكن التوجه إليه لأداء المهام.

إن مجلس الأمن يتحمل المسؤولية الصعبة المتمثلة في استخدام المعلومات التي عرضتها المحكمة الجنائية الدولية من أجل وقف الجرائم في دارفور وحماية المدنيين هناك. إن الإدعاء، إذ يقوم بتنفيذ ولايته، مستعد لتقديم المساعدة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر المدعي العام مورينو - أوكامبو على إحاطته الإعلامية.

وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، أدعو أعضاء المجلس إلى مواصلة مناقشتنا بشأن هذا الموضوع في جلسة خاصة.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٢٠.